الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الجمعة-السبت- الأحد

9-8-7 **صفر** 1439 / 29-28-27 **أكتوبر** 2017

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	5

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

«العمل» تسمح بـ 6 حاضنات منزلية».. وشروط تفصيلية لضمان سلامة الأطفال

المصدر: جريدة الحياة السبت 9 صفر 1439هـ - 29 أكتوبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/24970029

الرياض - «سعاد الشمراني»

علمت «الحياة» أن وزارة العمل والتنمية الاجتماعية ستصدر قريباً قراراً للسماح بإنشاء الحاضنات المنزليات، إذ انتهت الوزارة من إعداد اللائحة التنظيمية لعمل الحاضنات المنزليات (حصلت عليها «الحياة .(«وتهدف اللائحة إلى وضع الضوابط، التي تنظم عمل الحاضنات المنزليات، اللاتي يقدمن خدمات ضيافة الأطفال من منازلهن، لدعم النساء العاملات، كما تهدف هذه اللائحة إلى زيادة مشاركة المرأة السعودية في مجال ضيافة الأطفال، وتفعيل دورها في المجتمع.

وذكرت اللائحة أحكاماً عامة، من بينها »لا يجوز بدء نشاط الحاضنة المنزلية، أو تشغيله إلا بعد استكمال جميع شروط ومتطلبات هذه اللائحة، إضافة إلى الحصول على التراخيص اللازمة، وأي متطلبات أخرى من الجهات ذات العلاقة«.

كما تخضع الدار لإشراف الوزارة ومتابعتها، وتقويم ما تقدمة من خدمات، وعليها توفير ما تطلبه الوزارة من بيانات ومعلومات، ولا يجوز لصاحبة الدار أن تعد بتشغيلها إلى أي طرف آخر؛ إضافة إلى أنه «يقتصر دور دار الحاضنة المنزلية على تقديم برامج ضيافة الأطفال، والأنشطة التربوية والترفيهية المتخلفة، بما يتناسب مع الخصائص النمائية لكل مرحلة مع المراحل العمرية المحددة بالنظام، ولا تقوم المراكز بتقديم الخدمات التعليمية المقررة في رياض الأطفال التابعة لوزارة التربية والتعليم». وتلتزم الحاضنة المنزلية بالمحافظة على القيم والمبادئ الإسلامية الحميدة، والعادات والتقاليد السعودية.

وذكرت اللائحة أنه يكون قبول الأطفال في دار الحاضنة المنزلية محدداً بالفئة العمرية، التي تبدأ من الأطفال حديثي الولادة، وحتى الأطفال الذين يبلغون الرابعة من العمر حداً أقصى، من كلا الجنسين، ويجوز لصاحبة الدار تحديد الفئة العمرية المقبولة في الدار عن 15 طفلاً حداً أقصى، بحسب المساحة المخصصة لكل طفل.

وتقوم صاحبة الدار بتحديد ساعات عمل الدار، ويراعى في ساعات عمل الحاضنات أحكام نظام العمل، واشترطت اللائحة أن تكون صاحبة دار الحاضنة المنزلية سعودية الجنسية، وخلوها من السوابق الجنائية، وحاصلة على شهادة جامعية، أو دبلوم بتخصص إداري، أو صحي من جهة تعليمية معتمدة في المملكة، أو ما يعادلها من إحدى الجامعات السعودية، أو الأجنبية المعترف بها من وزارة التعليم، ويجوز أن تكون حاصلة على شهادة الثانوية العامة مع خبرة عملية مدة سنتين حاضنة في جهة مرخصة، وتفرغها للعمل حاضنة منزلية في الدار بدوام كامل، وألا يقل عمرها عن 21 سنة، ولا يسبق أن فصلت تأديبياً من الخدمة، وحصولها على شهادة صحية من البلدية، وتكون هذه الشهادة سارية طوال مدة عملها بالدار، وتمتنع عن العمل عند انتهاء شهادتها الصحية لحين تجديدها، وأن تكون حاصلة على شهادة دورة الإسعافات الأولية من جهة مرخصة.

وذكرت اللائحة أنه يجب أن تتوفر الشروط الآتية في الحاضنات، التي تتعاقد معهم صاحبة دار الحاضنة المنزلية، بأن تكون سعودية الجنسية، وحصولها على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها حداً أدنى، وحصولها على شهادة صحية من البلدية، وتكون هذه الشهادة سارية طوال مدة عملها بالدار، وتمتنع عن العمل عند انتهاء شهادتها الصحية لحين تجديدها، وأن تكون حاصلة على شهادة دورة الإسعافات الأولية من جهة مرخصة.

وأوضحت اللائحة أنه يتم تقسيم الأطفال المشمولين بخدمات دار الحاضنة المنزلية، بحسب مراحلهم العمرية، إلى فئتين، الأولى :تبدأ من حديثي الولادة إلى ما قبل السنة الثانية من العمر، والثانية: تبدأ من السنة الثانية من العمر إلى ما قبل السنة الرابعة من العمر، ويُخصص لكل فئة مكان مستقل يراعي في تجهيزه شموله على الوسائل المناسبة لتنفيذ البرامج المناسبة لها.

ويتكون الطاقم الوظيفي لدار الحاضنة المنزلية من حاضنة واحدة لكل ثلاثة أطفال حداً أقصى، تكون هذه الحاضنة مخصصة لرعاية الأطفال المشار إليهم في (الفئة الأولى) المنصوص عليها بالمادة السادسة من اللائحة، وحاضنة واحدة لكل ستة أطفال حداً أقصى، تكون هذه الحاضنة مخصصة لرعاية الأطفال المشار إليهم في الفئة الثانية، ويجوز أن تكون صاحبة الحاضنة المنزلية إحدى الحاضنات.

وأضافت اللائحة أنه لا يجوز لصاحبة دار الحاضنة المنزلية القيام بالدعاية والإعلان عن خدماتها في أية وسيلة إلا بعد الحصول على الترخيص النهائي من وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، كما اشترطت اللائحة في الطفل قبل قبوله في دار الحاضنة المنزلية حصوله على شهادة صحية من مركز صحي معتمد من وزارة الصحة، تثبت خلوه من الأمراض المعدية، أو الاضطرابات النفسية، أو السلوكية التي قد تشكل خطراً، أو تسبب ضرراً على نفسه، أو على غيره. كما يجب على صاحبة الدار توفير ملف لكل طفل من الأطفال المشمولين بالخدمات، التي تقدمها يحوي صورة من شهادة ميلاد الطفل، وصورة من سجل الأسرة، وصورة من شهادة التطعيمات وتحديثها، وصورة من الشهادة الصحية للطفل، والعنوان الكامل ووسائل اتصال والدي الطفل، وقائمة بأسماء الأشخاص المفوضين بتسلم وتسليم الطفل، مع توفير وسائل التواصل معهم، إضافة إلى إثبات الهوية وإقرار موقع من الأم، أو أحد الوالدين بمعاينة الحاضنة ومرافقها، والاطلاع على سياساتها، ويجب على صاحبة الدار أن تقوم بتسجيل يومي لحضور وانصراف الأطفال والحاضنات في سجل مخصص لذلك، ويجب على صاحبة الدار توفير ملف لكل حاضنة من حاضنات الدار يحوي جميع المستندات المطلوبة منها للعمل حاضنة منزلية.

كما يجب على صاحبة دار الحاضنة المنزلية تسجيل الحاضنات بنظام التأمينات الاجتماعية، وأن تكون الدار ملائمة لتوفير جميع خدمات الأطفال، وأن يتوفر فيها الشروط الآتية: أن تكون غرفة داخل المنزل واحدة على الأقل مخصصة لتقديم خدمة الحاضنة المنزلية، على أن تكون هذه الغرفة في الدول الأرضي فقط ولها مخرج قريب من مخرج المنزل، وأن يكون الأثاث والأدوات والتجهيزات الأساسية والوسائل التربوية والألعاب الترفيهية هادفة ومناسبة لكل مرحلة من المراحل العمرية للأطفال، ولا تهدد سلامتهم، وأن يكون ملحقاً بها دورة مياه مناسبة لاستخدام الأطفال، مع تهيئة مكان خاص لنظافة الأطفال الرضع، ومكان آخر خاص لإعداد وجبات الأطفال الرضع، تتوافر فيه شروط الصحة والسلامة، وجودة الإضاءة والتهوية والتكييف وتوفير المياه الساخنة والباردة في دورة المياه.

ووضع المنافذ والمقابس الكهربائية في مكان مرتفع عن الأطفال، بحيث لا يقل عن متر واحد، ويجب أن تكون الطاقة الاستيعابية مناسبة لعدد الأطفال بحيث لا تقل المساحة المخصصة للطفل الواحد عن 4 م2 من مساحة الغرفة المخصصة لضيافة الأطفال حداً أدنى؛ وفي حال وجود فناء خارجي للعب ملحق بالمساحة المخصصة لضيافة الأطفال، فيجب أن يكون الفناء معزولاً عن بقية المنزل، وملائماً للفئة العمرية المقدمة لها الضيافة، يسهل الوصول إليه من المساحة المخصصة لضيافة الأطفال، ولا يسمح بخروج الطفل منه وإليه إلا بإشراف الحاضنة المسؤولة، ووجود صندوق إسعافات أولية داخل الدار تتوافر فيه الإسعافات الأولية من أدوية وأدوات بشكل مستمر، ووجود كاميرات مراقبة على مدخل، أو مداخل المنزل، إضافة إلى كاميرا مراقبة داخل الدار وأخرى مخصصة للفناء الخارجي جميعها تعمل بشكل مستمر، ويتم السماح للأم، أو مشرفات الوزارة بالاطلاع على تسجيلاتها في أي وقت؛ ويُوضع ملصق على الباب الخارجي للمنزل موضحاً به وجود نشاط حاضنة منزلية في المنزل، ورقم الترخيص، وتوفير طفايات حريق صالحة داخل الدار ومرافقها.

كما يجب الحصول على الموافقة الخطية المسبقة من والدة الطفل على نوع الطعام وأوقاته، وذلك في حال توفير الوجبات الغذائية من الحضانة للأطفال داخل الدار بمختلف فئاتهم العمرية على أن تحوي الموافقة على بيان ما إذا كان الطفل، أو الطفلة يعاني من أية حساسية تجاه أطعمة معينة.

«العدل»: تراجع تدفق القضايا 8 في المئة.. وارتفاع الأحكام الصادرة 17 في المئة

المصدر: جريدة الحياة الاحد 9 صفر 1439هـ - 29 أكتوبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/24990114

جدة - «الحياة»
كشف التقرير البياني الشهري، الذي تصدره وزارة العدل عن أعمال المحاكم وكتابات العدل، عن تراجع تدفق القضايا إلى محاكم الدرجة الأولى، خلال شهر محرم الماضي، مقارنة بالشهر ذاته من عام 1438 بنسبة ثمانية في المئة، إذ أعلن التقرير أن إجمالي القضايا الواردة محاكم الدرجة الأولى خلال محرم الماضي أكثر من 84 ألف قضية، في حين بلغت الأحكام الصادرة خلال الشهر نفسه أكثر من 51 ألفاً، بزيادة قدرها 17 في المئة، مقارنة بمحرم 1438.
وبالعودة إلى الأحكام الصادرة عن محاكم الدرجة الأولى، شهد اليوم الـ12 من محرم الماضي ذروة الأحكام الصادرة يومياً بـ3008 أحكام، في حين سجل غرة محرم أقل الأحكام الصادرة يومياً، إذ لم تتجاوز الأحكام في اليوم الأول من الشهر الماضي 2088 حكماً.
وأوضح التقرير أن إجمالي عقود النكاح الصادرة في المحاكم خلال شهر محرم 1439 بلغت 12501، منها 72 في المئة لطرفين سعوديين، والنسبة المتبقية لطرفين غير سعوديين، أو أن أحدهم سعودي، فيما بلغت صكوك الطلاق 5948 صك طلاق، منها 1640صك لطرفين أو أحدهما غير سعودي، أما الصكوك المتبقية المقدرة بـ4308 صكوك طلاق فهي لطرفين سعوديين، خلال شهر محرم الماضي.
وبين التقرير أن إجمالي طلبات التنفيذ خلال شهر محرم 1439 بلغت أكثر من 57 ألف طلب، فيما بلغ إجمالي المبالغ للطلبات الواردة نحو 17 بليون ريال، في حين سجلت طلبات التنفيذ الواردة محاكم ودوائر التنفيذ، خلال محرم الماضي، ارتفاعاً قدره 53 في المئة عن عدد طلبات التنفيذ الواردة في الشهر ذاته من عام 1438، كما بلغ إجمالي عمليات التوثيق المنفذة في كتابات العدل، خلال شهر محرم 1439، أكثر من 227 ألف عملية توثيق، بنقص قدره 11 في المئة عن عمليات التوثيق في الشهر ذاته من عام 1438.
وكانت وزارة العدل اعتمدت مشروع إعادة تصنيف الدعاوى والمنازعات التي تنظرها المحاكم، وإيجاد تقسيم موضوعي وإجرائي لها يراعى فيه التيسير للمتقاضين وطالبي الخدمة، من خلال تقليل الإجراءات في القضايا الإنهائية، التي تقوم على مجرد إثبات الوقائع وتوثيقها من دون وجود نزاع أو خصومة، وبهذا يمكن الإسهام في الحد من تدفق القضايا.
كما أن لدى الوزارة عدد من المشاريع التي تأتي لتحقيق هذا الهدف، وهو الحد من تدفق القضايا، كمشروع الإسناد القضائي، إذ تم تشكيل لجنة بالوزارة باسم «لجنة مشروع الإسناد القضائي»، بحيث تحرص هذه اللجنة على تطوير وتحسين أداء العمل في المحاكم، ورفع مؤشر الإنجاز، وتفعيل المشروع لدعم إجراءات التقاضي في مرحلة ما قبل المرافعة لدى القضاء، ومن مهامها: تقنية الإجراءات وهندستها بما يسهم في تقليل التدفق القضائي للقضايا على المكاتب القضائية؛ إلا بعد جاهزيتها للنظر القضائي، واللجنة وضعت الإطار العام للمشروع من أهداف وآليات وخطة تنفيذية زمنية، مؤكدة أن لديها مشاريع «الخدمات الشاملة»، و«الحد من تدفق الدعاوى»، و«تطوير الدوائر القضائية إدارياً» وغيرها، وجميعها داعمة للحد من تدفق القضايا. يذكر أن أحد الأهداف الاستراتيجية للوزارة في برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠ هو «الحد من تدفق الدعاوى إلى المحاكم»، وذلك من خلال وضع مجموعة من الحلول للحد من التدفق من دون إخلال بالضمانات القضائية، عبر تركيز الاختصاصات وتفعيل الوسائل البديلة لحل النزاعات، والتوسع في السندات التنفيذية التي يلجأ بموجبها صاحب المصلحة إلى قضاء التنفيذ مباشرة، وكذلك التقليل من القضايا الإنهائية والإثباتات التي تحال إلى المحاكم.
وكذلك مشروع إعادة هيكلة الدوائر القضائية في المحاكم، بهدف تفريغ القضاة للعمل القضائي وإسناد بعض المهمات الإدارية للمعاونين القضائيين، إضافة إلى تفعيل مكاتب الصلح في محاكم الدرجة الأولى وتطوير إجراءاتها ودعمها

بالكوادر المختصة، وكذلك إتاحة الفرصة لجمعيات النفع العام، للإسهام في المصالحة، وفقاً لإطار تنظيمي محدد، إضافة إلى دعم التحكيم، ونشر ثقافته، وغيرها من الحلول والمعالجات الهادفة إلى تقليل تدفق القضايا إلى المحاكم.

بر الشرقية تدرب "فتيات" على إدارة المحال النسائية

المصدر: جريدة الحياة الاحد 9 صفر 1439هـ - 29 أكتوبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/24990108

الدمام - محمد الشهراني

أنهت جمعية البر في المنطقة الشرقية تدريب 14 فتاة من أبناء الجمعية «نظرياً» على إدارة المبيعات والتسويق في محال المستلزمات النسائية بالمجمعات التجارية أخيراً، وبدأت أمس في التدريب العملي وتطبيق الممارسة العملية للفتيات داخل المحال والمجمعات التجارية وذلك بالتعاون مع المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، وقال الأمين العام لجمعية البر بالمنطقة الشرقية سمير العفيصان، إن هذه الدورة التدريبية التي تقدمها بر الشرقية لمدة 24 يوماً جاءت تحقيقاً لقرار وزارة العمل والتنمية الاجتماعية في مرحلته الثالثة لتأنيث محال بيع المستلزمات النسائية وزيادة فرص عمل المرأة.

مؤكداً أن «بر الشرقية» تسعى دائماً لتحقيق رؤى وزارة العمل والتنمية الاجتماعية في التنمية والتحول بالمستفيدين من الرعوية للتنموية، وأوضح العفيصان أن تدريب فتيات البر في المحال التجارية تشمل الأنشطة التي استهدفت الوزارة توطينها في المرحلة الثالثة من القرار وتشمل بيع المستلزمات النسائية.

وأشار العفيصان إلى أن الإدارة النسائية وضعت خطة لتوظيف فتيات البر بعد انتهاء تدريبهن نظرياً وعملياً، وذلك من خلال عقد الشراكات واتفاقات التوظيف مع المجمعات التجارية بما يتفق مع المرحلة الثالثة لقرار «العمل» بتأنيث محال بيع المستلزمات النسائية، واستعرض العفيصان إنجازات الإدارة النسائية لشهر محرم، إذ قدمت خلال محرم الماضي فقط 4 دورات تدريبية للمستفيدات بكلفة بلغت 10500 ريال، استفادت منها 86 فتاة كما سددت إيجار 59 أسرة مستفيدة وقدمت 28 جهازاً منزلياً للأسر بكلفة بلغت 41270 ريال، وسددت فواتير كهرباء لـ5 أسر مستفيدة بكلفة بلغت 10020 ريال.
وأكد على أهمية الدور البالغ الذي تقوم به إدارة التأهيل والعمل بالجمعية في تدريب المستفيدات وإكسابهن الخبرات العملية والنظرية للانتقال بهن لفرص وظيفية مناسبة ونقلهن من الرعوية للتنموية.

أنهت جمعية البر في المنطقة الشرقية تدريب 14 فتاة من أبناء الجمعية «نظرياً» على إدارة المبيعات والتسويق في محال المستلزمات النسائية بالمجمعات التجارية أخيراً، وبدأت أمس في التدريب العملي وتطبيق الممارسة العملية للفتيات داخل المحال والمجمعات التجارية وذلك بالتعاون مع المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، وقال الأمين العام لجمعية البر بالمنطقة الشرقية سمير العفيصان، إن هذه الدورة التدريبية التي تقدمها بر الشرقية لمدة 24 يوماً جاءت تحقيقاً لقرار وزارة العمل والتنمية الاجتماعية في مرحلته الثالثة لتأنيث محال بيع المستلزمات النسائية وزيادة فرص عمل المرأة.
مؤكداً أن «بر الشرقية» تسعى دائماً لتحقيق رؤى وزارة العمل والتنمية الاجتماعية في التنمية والتحول بالمستفيدين من الرعوية للتنموية، وأوضح العفيصان أن تدريب فتيات البر في المحال التجارية تشمل الأنشطة التي استهدفت الوزارة توطينها في المرحلة الثالثة من القرار وتشمل بيع المستلزمات النسائية.
وأشار العفيصان إلى أن الإدارة النسائية وضعت خطة لتوظيف فتيات البر بعد انتهاء تدريبهن نظرياً وعملياً، وذلك من خلال عقد الشراكات واتفاقات التوظيف مع المجمعات التجارية بما يتفق مع المرحلة الثالثة لقرار «العمل» بتأنيث محال بيع المستلزمات النسائية، واستعرض العفيصان إنجازات الإدارة النسائية لشهر محرم، إذ قدمت خلال محرم الماضي فقط 4 دورات تدريبية للمستفيدات بكلفة بلغت 10500 ريال، استفادت منها 86 فتاة كما سددت إيجار 59 أسرة مستفيدة وقدمت 28 جهازاً منزلياً للأسر بكلفة بلغت 41270 ريال، وسددت فواتير كهرباء لـ5 أسر مستفيدة بكلفة بلغت 10020 ريال.

وأكد على أهمية الدور البالغ الذي تقوم به إدارة التأهيل والعمل بالجمعية في تدريب المستفيدات وإكسابهن الخبرات العملية والنظرية للانتقال بهن لفرص وظيفية مناسبة ونقلهن من الرعوية للتنموية.

.

جدة: 60 في المئة من قضايا الأحوال الشخصية تنتهي بالصلح

المصدر: جريدة الحياة السبت 9 صفر 1439هـ - 29 أكتوبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/24969533

نجح مكتب المصالحة والتحكيم بمحكمة الأحوال الشخصية في محافظة جدة، في إنهاء 6624 قضية منظورة لدى المحكمة بالإصلاح بين المتخاصمين، من أصل 10,989 قضية وردت العام الهجري الماضي، بنسبة بلغت 60.3 في المئة.
وتتنوّع القضايا التي تنظرها محكمة الأحوال الشخصية في محافظة جدة بين قضايا تتعلّق بالمعاشرة بالمعروف، والحضانة، وزيارة الأولاد، وقضايا العضل، وتقدير النفقات.
وأوضح رئيس المحكمة سعد الصويّغ، أنّ المحكمة طوّرت خدماتها للنظر في قضايا السجناء بصفة مباشرة وعاجلة، وخصوصاً بعد الارتباط الإلكتروني مع المديرية العامّة للسجون، تسهيلاً للمستفيدين واختصاراً للوقت.
وأضاف أن التطوير أسهم في إنهاء القضايا المتعلّقة بالمستفيدين من ذوي الاحتياجات الخاصّة بصفة عاجلة ومباشرة، لتوفير الوقت، وتسهيل مهمّة حصولهم على حقوقهم الشرعية والنظامية، مشيراً إلى أنّه في ما يتعلّق بمكتب المصالحة والتحكيم في المحكمة، جرى عقد ورشتي عمل مع القضاة بالمحكمة، لدرس وتطوير المعوّقات التي تعترض عمل المكتب، وتحسين وتسريع وتحديث آليات العمل.

الاحتلال والعنف والتطرف أهم معوقات تطور المرأة والمجتمع

المملكة تطالب مجلس الأمن بتنفيذ خطة "المرأة والأمن والسلام"

المصدر: جريدة الرياض الاحد 9 صفر 1439هـ - 29 أكتوبر 2017م
http://www.alriyadh.com/1633451

لأمم المتحدة - واس
طالبت المملكة مجلس الأمن الدولي والجهات الأممية المشرفة على تنفيذ خطة "المرأة والأمن والسلام"، بمواجهة التحديات التي تحرم المرأة والمجتمع بأسره من التطور والازدهار، ومعالجتها بشكل ناجع وشامل ومتناسق يتطلب العمل على إنهاء الاحتلال وجميع أشكال الاستعمار، ومكافحة الخطاب المتطرف الموجه ضد الإسلام والمسلمين والممارسات التي تغذيه والعمل على تحقيق التنمية الشاملة لكل الشعوب.

جاء ذلك في كلمة المملكة أول أمس في الأمم المتحدة أمام مجلس الأمن الدولي حول المناقشة المفتوحة بشأن بند "المرأة والأمن السلام" وألقتها المنسقة السياسية في وفد المملكة الدائم لدى الأمم المتحدة منال حسن رضوان وأكدت خلالها أنه بالرغم من الاحتفاء اليوم بمرور سبعة عشر عاماً على اعتمادِ الخطة المتعلقة بالمرأة والأمن والسلام، وبالرغم من الإجماع الدولي على أهمية دور المرأة كشريك مهم في جهود الأمن والسلام وحقوق الإنسان والتنمية، إلا أن العمل القائم لتنفيذ هذه الأهداف لا يزال غير مكتمل من قبل الجميع دولاً ومنظمات، مما يتطلب مضاعفة الجهود لمعالجة جذور التحديات التي تواجهها المرأة وتنتقصُ من حقوقها والنيل منها.

واستعرضت التحديات الثلاثة التي تواجهها المرأة، وأولها الاحتلال الذي يعد أحد أهم هذه المعوقات، وما تعانيه المرأة الفلسطينية والعربية جراء الاحتلال الإسرائيلي الذي يمارس مختلف أشكال العنف، والثاني تصاعد وتيرة العنف في مناطق الصراع وتنامي خطر الجماعات من غير الدول والميليشيات الطائفية والجماعات الإرهابية، والثالث تفشي الخطاب المتطرف الموجه ضد الإسلام والمسلمين الذي تنال منه المرأة نصيباً، موضحة أن جميع هذه التحديات الثلاثة لها آثار سلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحرمان المرأة والمجتمع بأسره من التطور والازدهار.

وعدت النهوض بالمرأة أحد أهم الأولويات التي اهتمت بها المملكة العربية السعودية حيث بادرت بدعم التعليم بمختلف مستوياته، وكان لذلك الأثر الكبير في دخول المرأة السعودية مختلف مجالات العمل العام والقطاع الخاص، فتمكنت من إثبات تفوقها وجدارتها، وكان أحد أهم الإنجازات دخولها لمجلس الشورى، ومشاركتها في الانتخابات البلدية مرشحة وناخبة، ودورها في العمل الدبلوماسي وتقلدها العديد من المناصب القيادية، فضلاً عن أنها حظيت على أن تكون في صدارة الاهتمامات لتنفيذ أجندة التنمية المستدامة وفق رؤية المملكة 2030 التي أطلقتها مواكبة خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030.

وأكدت أن إنجازات المرأة السعودية على مدى العقود الفائتة في مختلف المجالات، جاءت تحقيقاً لجهودها المضنية والرعاية التي أولتها إياها الدولة، مشيرة إلى أن قيادة المملكة الحكيمة وعدت المرأة السعودية بأن تكون المرحلة القادمة نقلة نوعية تحلق فيها وتحقق أمانيها في بناء الوطن والمشاركة الفاعلة في مرافق الحياة المختلفة تمثيلا لمبادئ الإسلام الذي حافظ على كرامتها وحقوقها.

.

»الإسكان" تنفي فصل مهندس سعودي بسبب إبلاغه عن فساد

المصدر: جريدة الرياض السبت 9 صفر 1439هـ - 29 أكتوبر 2017م
http://www.alriyadh.com/1633447

الرياض - "الرياض "

نفى المتحدث الرسمي لوزارة الإسكان سيف السويلم صحة ما تم تداوله على مواقع التواصل الاجتماعي عن فصل مهندس سعودي بسبب إبلاغه عن فساد ورشاوى في أحد مشاريع الوزارة.

وقال السويلم في تغريدة عبر حسابه الرسمي على تويتر اليوم السبت "هذا المقطع لا علاقة له بوزارة الإسكان أو مشاريعها، ولم يرد فيه ما يشير إلى ذلك، أرجو تحري الدقة في نقل المعلومات وتداولها."

وكيل "التعليم": تأهيل 6200 حارس لدعم السلامة ومنع الاعتداءات بالمدارس

أكد أن إغلاق باب الطوارئ جريمة لا تغتفر لقائد المدرسة

المصدر: جريدة المدينة السبت 1 صفر 1439هـ - 21 أكتوبر 2017م
http://www.al-madina.com/article/546139

سعد العنيني-جدة

كشفت وزارة التعليم، عن توظيف وتأهيل 5 آلاف حارس أمن، في المدارس، خلال العام الحالي، بمشاركة إدارات الدفاع المدني والمرور والشرطة لدعم خطط السلامة ومنع حالات الاعتداء على المعلمين والطلاب والسيطرة على ردود الأفعال المتشنجة لبعض أولياء الأمور. أوضح ذلك وكيل وزارة التعليم، المشرف العام على الإدارة العامة للأمن والسلامة المدرسية، د. ماجد بن عبيد الحربي، في ورقة عمل قدمها في ملتقى «نحو تفعيل إدارات السلامة بالجهات الحكومية» والذي نظمته مديرية الدفاع المدني بمنطقة مكة المكرمة مؤخرا، مشددا على أهمية توفيرعناصر الأمن والسلامة في المدارس؛ لتكون جاذبة للتعليم. وكشف الحربي عن إطلاق مبادرة لإعداد 1200 ممارس للأمن والسلامة مع نهاية العام الجاري، مشيرا إلى تحديات كبيرة يواجهها القطاع؛ منها: ارتفاع أعداد الطلاب وكثرة المدارس واختلاف تصميماتها بين مبنى مصمم للمدرسة، إلى آخر مصمم للعائلة، مشيرا إلى أهمية التثقيف ورفع درجة الوعي على كل المستويات بضوابط الأمن والسلامة بالمدارس كصمام أمان لا بديل عنه.

واستعرض الحربي عددًا من السلوكيات المرفوضة في المدارس والتي جرى تجريمها استنادا إلى التجارب السابقة، وفي الصدارة منها إغلاق مخرج الطوارئ، معتبرا ذلك جريمة لا تغتفر لقائد المدرسة؛ لأنه الوسيلة الوحيدة التي يمكن من خلالها أمن المكان، في حال حدوث أي مكروه لا قدر الله.

كما تم إطلاق مبادرة مدرسة بلارجيع لمنع تكدس الأوراق والأثاث في بعض الغرف، حتى لا يعبث بها الطلاب، ويؤدي ذلك إلى إشعال حرائق.

وتم تحذير المدارس، خاصة المستأجرة من زيادة الأحمال الكهربائية بدون مبرر، مما قد يؤدى إلى انقطاع التيار وحدوث التماسات الكهربائية، مشددا على أهمية استخدام الوصلات الكهربائية الجيدة وعدم وصلها بالكهرباء لطول العام.

ولفت الحربي إلى الاستفادة من تجارب مدارس أرامكو والهيئة الملكية للجبيل وينبع في تجهيزات المدارس، وإعداد استمارة محكمة لضبط هذه الجوانب بالتنسيق بين مدير المدرسة ومنسق الأمن والسلامة.

دليل خاص لمنع التعليق العشوائي للدراسة في موسم الشتاء.

السماح بالكاميرات وراء تراجع السرقات بالمدارس.

لجنة خماسية لإخلاء المدارس غير الصالحة للتعليم.

640مليون ريال لخطط السلامة

وتطرق الحربي في ورقته إلى تخصيص 8 ملايين ريال لمبادرة ثقافة السلامة المرورية، وذلك من أجل الحد من حوادث الدهس المتكررة أمام المدارس، سواء بسيارات نقل أو سيارات عادية، وذلك بالتعاون مع المرور، وسيتم من خلالها تدريب 20 ألف طالب بنهاية العام الدراسي الحالى، مشيرًا إلى أن كل مدرسة مطالبة بتنفيذ 4 خطط إخلاء سنويا على أن يتم توثيقها إلكترونيا، ولفت إلى تنفيذ 37 ألف خطة، العام الماضي، وهي تمثل رقما متواضعا للغاية في ظل وجود 38 ألف منشأة تعليمية في مختلف المراحل.

ولفت إلى تخصيص 640 مليون ريال لمخصصات السلامة، استنادًا إلى حجم المدارس والفصول، وكشف النقاب عن العمل على إعداد نظام متكامل للسلامة، وفق مؤشرات مختلفة تأخذ بعين الاعتبار أوضاع مختلف الفئات من الطلاب والتخلص من التعميمات، وذلك لضمان العمل بها على الدوام.

وعن خطط السلامة العامة، أشار الحربي إلى تشكيل لجنة خماسية برئاسة الإمارة، تضم ممثلين عن الدفاع المدني والمرور وشركة الكهرباء والبلديات ووزارة التعليم، لرصد المدارس غير الصالحة للعملية التعليمية وإخلائها، مؤكدا إصدار دليل بالحدود الدنيا لمتطلبات السلامة. وأشار إلى وجود نظامين للبلاغات، حيث يستطيع أي ولي أمر أو طالب أو معلم، الإبلاغ عن أي مصدر للخطورة، بجوار المدرسة؛ لأن مجريات اليوم الدراسي المتلاحقة قد لا تعطي لقائد المدرسة الفرصة لينتبه إلى كل الأمور، ولفت إلى إصدار أفلام توعوية لزيادة الوعي بثقافة الأمن والسلامة. وكشف عن إطلاق 90 برنامجا للأمن والسلامة، خلال شهرين. وتطرقت ورقة الحربي إلى عدة مرتكزات وصعوبات في ملف الأمن والسلامة بالمدارس، وفي صدارتها عدم وجود مختصين، مشيرًا إلى توقيع مذكرات مع الجامعات وشركة الكهرباء وهيئة الهلال الأحمر، فيما يتعلق بمسارات الأمن والسلامة، وإنشاء مركز طوارئ على مستوى الوزارة وتصميم دبلوم للأمن والسلامة في جامعة الأمير سطام على أن تبدأ الدراسة به في الفصل الثاني.

ضبط حالات تعليق الدراسة خلال موسم الأمطار

واستعرض الحربي أهمية إدارة الأمن والسلامة في المدرسة؛ للقضاء على عشوائية تعليق الدراسة، لاسيما في موسم الشتاء والأمطار، مشيرا إلى إصدار دليل يهدف إلى القضاء على الاجتهادات الشخصية، ويتيح لقائد المدرسة ضبط حالات تعليق الدراسة، بعد توفر المعلومات الكاملة لديه. وتطرقت ورقة الحربي لعناصر البيئة المدرسية الآمنة، والتي تشمل الأمن والسلامة والطوارئ، ثم التثقيف، مشيرا إلى تغير مفهوم حارس المدرسة إلى مفهوم رجل الأمن الذي يعي كل المتغيرات في المجتمع، ولديه القدرة على التعامل في حالات وقوع حوادث لا قدر الله، ولذلك، تم تنفيذ برنامج تدريبي لـ5 آلاف حارس يجري توظيفهم بالتعاون مع إدارة الدفاع المدني والمرور والشرطة، وذلك لأهمية أن يكونوا على دراية وخبرة بكيفية التعامل مع أولياء الأمور والمعلمين والطلاب والزوار، وللحد من السرقات والعبث بممتلكات المدارس، جرى السماح بتركيب كاميرات للمراقبة، وبعد هذه الخطوة انتفت هذه الظاهرة.

تحمل ٪80 من أجرة تنقلات المرأة العاملة.. والبداية بـ 3 مناطق

ضمن مشروع مشترك بين "العمل" و"هدف"

المصدر: جريدة المدينة الاحد 9 صفر 1439هـ - 29 أكتوبر 2017م
http://www.al-madina.com/article/546137

سعيد الزهراني - الطائف

أعد صندوق الموارد البشرية مشروعًا ضخمًا لمساعدة النساء على الاستقرار في أعمالهن من خلال برنامج دعم نقل المرأة العاملة «وصول» مدعومًا من قبل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية.

ووفقًا للمشروع فإن صندوق الموارد البشرية «هدف» يتحمل 80% من أجرة تنقلات المراة العاملة، فيما ستكون البداية بـ3 مناطق.

ويهدف المشروع إلى إيجاد حلول تخفف من عبء تكاليف النقل عن العاملات السعوديات في القطاع الخاص، وذلك لزيادة نسبة مشاركة المرأة ولدعم استقرارها الوظيفي، من خلال نقل المرأة العاملة من وإلى مقر العمل، وذلك بالشراكة مع شركات توجيه مركبات الأجرة الخاصة من خلال التطبيقات الذكية المرخصة. حيث إن المشروع في مرحلته الأولى يشمل مدن منطقة الرياض ومكة المكرمة والمنطقة الشرقية.

احتساب أبناء السعوديات في التوطين مرهون بسريان بطاقة الـ5 سنوات

المصدر: جريدة المدينة السبت 8 صفر 1439هـ - 28 أكتوبر 2017م
http://www.al-madina.com/article/546037

أمين رزق

قالت وزارة العمل: إن احتساب ابن المواطنة الذي لا يمتلك إقامة أو جواز سفر في نسبة التوطين، مرهون بوجود بطاقة الخمس سنوات السارية المفعول.

وحذرت الوزارة عبر موقعها الإلكتروني من تشغيل العمالة الخاصة في المنشآت، مشيرة إلى أن احتفاظ صاحب العمل بجواز سفر العامل يعد مخالفة.

وأوضحت أنه لا يمكن لمنشأة في النطاق الأصفر، الاستفادة من خدمة نقل خدمات وافد، مشيرة إلى ضرورة تعديل النطاق للأخضر؛ لإصدار رخص العمالة.

وتسعى الوزارة حاليًا للتوسع في توطين الوظائف، عبر تحركات مكوكية شملت برنامج نمو توطين المنشآت الذي تجاوز عدد المنشآت المشاركة فيه أكثر من 60 ألف منشأة خلال أيام، كما تم استئناف برنامج دعم ملاك المنشآت بـ3000 ريال شهريًا، عبر صندوق تنمية الموارد البشرية، وشمل الدعم المرأة العاملة ببرنامجي دعم الأجر والتدريب وحضانة الأطفال ودعم المواصلات.

وكانت الوزارة قد سمحت مؤخرًا لكل من أم المواطن وأم المواطنة وابن وابنة المواطنة في العمل بالمهن المقصورة على السعوديين.

العمل: امتلاك عدادي كهرباء لا يؤثر على التسجيل بالضمان الاجتماعي

لا رسوم على خدمة بلاغات الهروب

المصدر: جريدة المدينة الاحد 9 صفر 1439هـ - 29 أكتوبر 2017م
http://www.al-madina.com/article/546036

أمين رزق

أكدت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، أن وجود عدادي كهرباء لدى الشخص لا يؤثر على التسجيل في الضمان الاجتماعي، ويستفيد من خدمات الضمان حوالى 880 ألف أسرة، ويجري سنويا تنقية الأسماء من غير المستحقين لأسباب مختلفة.

وأشارت الوزارة عبر موقعها الإلكتروني أمس، إلى عدم فرض أي رسوم لخدمة تقديم أو إلغاء بلاغات تغيب العمالة الوافدة، مشيرة في السياق ذاته إلى عدم إمكانية تقديم بلاغ هروب لعامل لديه خروج نهائي.
وأوضحت أنه لا حاجة لبقاء العامل لدى صاحب العمل الأصلي لأي فترة قبل الانتقال إلى صاحب عمل جديد في ظل إلغاء شرط البقاء سنتين قبل النقل.
ودعت الوزارة المؤسسات المختلفة إلى ضرورة الالتزام ببرنامج حماية الأجور حتى لا يؤثر ذلك على خدمات الاستقدام، مشيرة إلى نقل خدمات طلب التأسيس وتوسيع النشاط إلى البوابة الوطنية للعمل.

خطة لتحسين مستوى سلامة المرضى في المنشآت الطبية بوزارة الداخلية

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 7 صفر 1439هـ - 27 أكتوبر 2017م
http://www.al-madina.com/article/545949

واس - الرياض
وقعت الإدارة العامة للخدمات الطبية والمركز السعودي لسلامة المرضى خطة عمل مشتركة لتحسين مستوى سلامة المرضى في المنشآت الطبية بوزارة الداخلية، ضمن الجهود المستمرة التي تبذلها الإدارة لتحسين مستوى سلامة وجودة الرعاية الصحية المقدمة في جميع منشآتها الصحية من مراكز صحية وعيادات شاملة تخصصية ومستشفيات، وسعيًا منها في تحقيق أهداف برنامج التحول الوطني 2020 وفق رؤية المملكة 2030.
وتم التوقيع أمس الأول في الرياض خلال لقاء مدير عام الإدارة العامة للخدمات الطبية بوزارة الداخلية الدكتور سليمان بن عبدالعزيز السحيمي بمدير عام المركز السعودي لسلامة المرضى الدكتور عبدالاله بن محمد هوساوي، اللذين وقعا خطة العمل المشتركة ليتم بدء العمل في تنفيذها، التي تهدف إلى المساهمة في دعم مسيرة العمل الصحي وتحسين مستوى سلامة المرضى وجودة الرعاية الصحية في المملكة من خلال بناء هذه الشراكة الإستراتيجية المثمرة التي تقوم على أساس التعاون والعمل والتنسيق المستمر في العديد من الجوانب من أهمها الإسهام في وضع الأهداف الإستراتيجية والسياسات والخطط والبرامج لتعزيز مفهوم وتطبيقات سلامة المرضى، وتعزيز الممارسات والإجراءات الطبية الصحيحة والآمنة وفق المعايير العلمية والعملية الموثوق بها والمعتمدة، وتبادل الخبرات والتجارب والاستفادة من الكوادر المؤهلة في جميع التخصصات في مجال سلامة المرضى، والمشاركة الحقيقية والمتبادلة في برامج وأنشطة المركز والإدارة العامة للخدمات الطبية في جميع منشآتها الصحية.
بدوره قدم الدكتور عبدالاله هوساوي شكره وتقديره للخدمات الطبية بوزارة الداخلية لأخذ زمام المبادرة كأول قطاع صحي يبدأ عملياً في التعاون مع مركز سلامة المرضى، مؤكدًا أن هذه المبادرة سيكون لها أثر إيجابي على جودة وسلامة الخدمة الصحية المقدمة في القطاع الصحي بوزارة الداخلية.

تطوير المرور أولوية

المصدر: جريدة الرياض 9 صفر 1439هـ - 29 أكتوبر 2017م
http://www.alriyadh.com/1633613

د. محمد بن حمد الكثيري

قد يسأل قارئ: لماذا الحديث عن المرور في صفحات تهتم بالاقتصاد، والتنمية، وشؤون المال والأعمال؟ الإجابة ببساطة أن المرور وحركته وانسيابيته، إن وجدت، عامل مهم في الاسهام في تسهيل أمور الاقتصاد، والدفع بالتنمية وخدمة المال والأعمال، كما أنه، في الوقت نفسه، عامل إعاقة وتعطيل وخسائر في العديد من الجوانب. بسبب المرور، وحركة القيادة وفوضويتها لدينا، أصبح الجميع، مسؤولا وموظفا حكوميا، ومنتسبا لقطاع الأعمال، وطالبا وطالبة وغيرهم يفقد الكثير من وقته، بل وجهده وصحته بسبب ذلك، والوقت كما هو معروف مدخل أساس في شؤون الاقتصاد والتنمية وكافة الأعمال التي يمارسها الإنسان. بسبب فوضى المرور لدينا وتخبطات السائقين وتهورهم، لا أحد يستطيع ان ينكر أثر ذلك على الإنتاجية وكيفية أداء الأعمال، إذ ماهو المتوقع من إنتاجية موظف يصل إلى مكتبه وقد أرهقه الزحام والصراع في شوارع مدننا. إن الأوقات التي تضيع، والجهود التي تهدر، والنفسيات التي تسوء جراء وضع القيادة لدينا كلها مؤثرات سلبية على العمل والإنتاجية.

صحيح أن المرور، وطريقة القيادة لدينا ليسا هما السبب وحدهما في ذلك، ولكن حركة التطور التي تمر بها بعض مدننا، وتحديدا الرياض حيث شبكة النقل، تلعب دورا في ذلك. إلا أن المنصف لابد أن يقر أن شوارعنا، من حيث الحجم والاتساع، ليست أسوأ مما هو موجود لدى غيرنا، إن لم تتفوق على الكثير منها، كما أن شبكات الطرق وحركة التطور العمراني لابد أن تنتهي يوما ما، ولكن القيادة من قبل السائقين، وإدارة الحركة المرورية من قبل المرور لا يوجد في الأفق ما يبشر بعلاجهما وإصلاحهما. المرور لدينا للأسف الشديد من أضعف، إن لم يكن أضعف أجهزتنا الحكومية، ولم يستطع أن يجاري التطوير الذي حدث للأجهزة الحكومية الأخرى، بل لم يستطع أن يتماشى مع التطوير الذي طال أجهزة وزارة الداخلية ذاتها وأجهزة الأمن العام على وجه التحديد.

وحيث تم خلال الأسبوعين الماضيين تغيير المسؤولين عن إدارة المرور، على مستوى المملكة من خلال الإدارة العامة للمرور، وعلى مستوى منطقة الرياض، وقبلهما بعدة أشهر كان تعيين مديرا عاما جديدا للأمن العام. وحيث أن الأخير هذا قادم من الشرطة، مما يفترض معرفته بدهاليزها، مما لاتحتاج من وقته الشيء الكثير، فلعله يمنح المرور أغلب وقته، عسى أن يتمكن مع هذه القيادات الجديدة من عمل شيء لهذا الجهاز الذي يمس الجميع ويعاني منه الجميع أيضا، إذ لو تمكن مدير الأمن العام من إصلاح المرور لكفاه، وكفانا منه، ولكان نجاحا يضاف إلى نجاحاته السابقة.

مؤشر الطلاق في المملكة

المصدر: جريدة المدينة 9 صفر 1439هـ - 29 أكتوبر 2017م
http://www.al-madina.com/article/546078

إبراهيم محمد باداود

الطلاق هو أحد أسباب تفكك المجتمعات وهو ظاهرة خطيرة أصبحت أرقامها وإحصائياتها تثير جدلاً كبيراً في أوساط المجتمعات المختلفة في حين بقيت أسبابها ومبرراتها والحلول المقدمة بشأنها مبهمة وغير واضحة ومتكررة بالرغم من كثرة البحوث والدراسات والتوصيات التي تقدم بهذا الشأن غير أن الإحصاءات تبقى في ارتفاع مستمر.

في تقرير نشر عن هذه القضية بجريدة المدينة يوم أمس ورد فيه بأنه بالرغم من أن المركز الوطني للقياس استحدث مشروع (مقياس الاستعداد الأسري) للمقبلين على الزواج بالمجان واختيارياً وذلك بالتعاون مع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية للبحث عن آلية للحد من تفاقم هذه الظاهرة إلا أن الباحثين يؤكدون بأن الظاهرة لازالت تفتقد للدراسات العلمية المعمقة ولازالت المعلومات حول الأسباب الحقيقية للطلاق غائبة أو قد تكون محجوبة بفعل العادات والتقاليد ومن خلال مقولة) الزواج قسمة ونصيب. (

من أسباب الطلاق التقليدية التي وردت في التقرير عدم وجود الثقافة الزوجية لدى الزوجين ، وتقصير الزوجة في واجباتها والاهتمام بزوجها ، وتدخل الأهل والأقارب وتحديداً الأم في العلاقة الزوجية ، إضافة إلى تباين المستوى العلمي بين الزوجين ، وتقصير الزوج في تحمل المسؤولية والالتزام بالأعباء المالية، وكذلك تنامي حالات الشك والاهتمام خصوصاً مع انتشار وسائل التواصل الاجتماعية والتقنية الحديثة، والاختلاف على الأولويات والاهتمامات والطموحات بين الزوجين ، وانحراف أحد الزوجين وإدمانه على الكحول والمخدرات.

المختصون يرون بأن الكشف عن الأسباب الحقيقية للطلاق يتطلب عملاً جماعياً جاداً على مستوى عدد من الجهات الحكومية منها وزارة العدل للكشف عن الأسباب الحقيقية والتفصيلية التي أدت إلى الوصول إلى مرحلة الانفصال دون الكشف عن أصحابها ، وكذلك تفعيل دور برامج التوعية والإرشاد والتي قد تساهم في إنقاذ الكثير من الأسر للوصول إلى تلك المرحلة، كما إن هناك توعية من نوع آخر وهي التوعية لما بعد الطلاق والتي تساهم في عدم تفكك الأسرة والمحافظة عليها.

أول سنتين في الزواج هي من أهم المراحل لأن البعض قد يكون يسعى إلى التجمل والمداراة قبل الزواج فتنكشف خلال هذه المرحلة بعد الزواج حقيقة كل طرف للآخر وخصوصاً ما يتعلق بالأعباء المعيشية مع التأكيد على جعل الطلاق آخر الأبواب التي تطرق والأدوية التي تستخدم.

جهود كثيرة ومتنوعة تبذلها العديد من المؤسسات الخيرية المختلفة في هذا الجانب وقد تحتاج تلك الجهود الجبارة إلى تنسيق وتكامل وتعاون فيما بينها وكذلك الاستفادة من خبرات وتجارب بعضها البعض لتتمكن سوياً من خفض نسب الطلاق على مستوى المملكة وهذا هو المؤشر الأساسي لنجاح أعمالها .

كاريكاتير

المصدر: جريدة المدينة الاحد 9 صفر 1439هـ - 29 أكتوبر 2017م

http://www.al-madina.com/article/546075

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 9 صفر 1439هـ - 29 أكتوبر 2017م
http://www.aleqt.com/2017/10/27/article_1273856.html